עיר עמים
ir amim
عير عميم
(ע"ר)

ירושלים בסדר האדם
Jerusalem on a Human Scale

عن التسرّب والنقص في الغرف التدريسية في القدس الشرقية – متابعة سنوية

آب 2015

تأليف: المحامية أوشرات ميمون
بحث: أليكس جوريفتش
قسم تطوير السياسات

ملخّص التقرير

تواصلت الإجراءات القانونية أمام بلدية القدس ووزارة التربية والتعليم بشأن النقص الحاد في الغرف التدريسية لطلاب القدس الشرقية، على مدار عقد، وبالتحديد منذ عام 2001. اشتملت الإجراءات على التماسات قدّمها المئات من الأهالي وعدد من الجمعيات، بينها جمعية عير عميم. حتى عام 2011 أجرت عير عميم متابعة لموضوع بناء الغرف التدريسية في إطار الالتماسات التي أدارتها، ومنذ قرار محكمة العدل العليا في شباط 2011 (قرارات محكمة العدل العليا: 5317/08؛ و3843,5185/01 وكذلك 5373/08 أبو لبدة[1]) تُواصل الجمعية متابعتها في إطار إعدادها التقارير السنوية حول وضع التعليم.

في شباط 2011 قرّرت محكمة العدل العليا في التماس أبو لبدة أعلاه، أنّه تمّ انتهاك الحق الدستوري لطلاب القدس الشرقية الدستوري بسبب النقص الحاد في الغرف التدريسية في جهاز التعليم الرسمي شرقي المدينة. وطلبت المحكمة من بلدية القدس ووزارة التربية والتعليم الاستعداد خلال خمس سنوات، أي حتى عام 2016، لاستيعاب كل طلاب القدس الشرقية المعنيين بالتعلّم في جهاز التعليم الرسمي. كما قرّرت المحكمة أنّ تطبيق قانون التعليم الإلزامي يحتّم على الدولة تمويل أجرة تعليم كل طالب يضطر للتعلم في إحدى المؤسسات التعليمية غير الرسمية في المدينة لعدم وجود مكان له في جهاز التعليم الرسمي.

تقرير التعليم هذا هو الأخير الذي يتم إصداره قبل مرور مهلة السنوات الخمس التي حددتها المحكمة لبلدية القدس ولوزارة التربية والتعليم لاستيعاب كافة طلاب القدس الشرقية المعنيين بالتعلّم في جهاز التعليم الرسمي. تقرّ السلطات نفسها بأنها بعيدة عن تطبيق أمر محكمة العدل العليا. لذا، سيركّز هذا التقرير، كما في العام المنصرم، على النقص في الغرف التدريسية ووتيرة بناء هذه الغرف في القدس الشرقية، كما سيتطرّق للتمييز الحاد في معالجة تسرّب الطلاب الفلسطينيين في القدس، الظاهرة التي تتفاقم بطبيعة الحال بسبب النقص في الغرف التدريسية. تم التأكد من دقّة المعطيات أدناه، بعد مقارنتها بالمعطيات الرسمية لأقسام البلدية ذات الصلة، وهي تتناقض بشكل سافر مع إعلان مكتب الناطق بلسان البلدية. ورغم توجّهاتنا لم نحصل على أي تفسير لهذا التناقض.

ملخّص المعطيات التي يتضمّنها التقرير:

[1] قرار محكمة العدل العليا، 5373/08 أبو لبدة ضد وزيرة التربية والتعليم (صدر بتاريخ 6.2.2011)، قدّمته جمعية حقوق المواطن.

המלך ג'ורג' 27
ת.ד. 2239
ירושלים 94581
27 King George St.
P.O. Box 2239
Jerusalem 9102102

Tel. טל
+972-2-6222858
Fax. פקס
+972-2-6233696

www.ir-amim.org.il
mail@ir-amim.org.il

من باب التسهيل، تمّت صياغة التقرير بلغة المذكر. المعذرة منكنّ!

- حسب المعطيات الواردة في التقرير السنوي لمديرية التربية والتعليم في القدس[2]، للعام الدراسي (2014-2015): تعلّم في جهاز التعليم العربي في القدس (الرسمي والمعترف به غير الرسمي) 89,543 طالبا من سن الثالثة وحتى الثانوية. يشكّل هؤلاء 36% من إجمالي عدد الطلاب في القدس في التعليم الرسمي والمعترف به غير الرسمي.
- حسب مديرة إدارة المعارف العربية في المديرية، تختلف الأرقام بعض الشيء عن تلك الواردة في التقرير السنوي: إذ يصل عدد الطلاب (في التعليم الرسمي والمعترف به غير الرسمي والخاص) إلى 104,567 طالبا، موزّعين على النحو التالي:

	عدد الطلاب	نسبة الطلاب من إجمالي عدد طلاب جهاز التعليم العربي
في التعليم العربي الرسمي	43,654	%42
في التعليم العربي المعترف به غير الرسمي	43,647	%42
في التعليم العربي الخاص	17,266	%17
إجمالي عدد الطلاب في جهاز التعليم العربي بالقدس	104,567	

يتم التعليم العربي الخاص في الأطر الخاصة التابعة للوقف والأونروا وغيرهما.

- تشير مديرة إدارة المعارف العربية في المديرية أنه حسب دائرة الإحصائيات المركزية، يصل عدد الطلاب الفلسطينيين في القدس الشرقية، من سن الروضة وحتى صف الثاني عشر (3-18 سنة)، إلى 127,198 طالبًا. بمعنى، أنه من خلال المقارنة بين معطيات المديرية ذاتها، لا يُعرَف ما هو الإطار التعليمي ل 22,631 طالبا فلسطينيا من القدس الشرقية. من المرجّح أن يكون بعضهم يدرس خارج حدود القدس، ولكن الفجوة الكبيرة في الأرقام تحتّم على الجهات المعنية إجراء فحص جدّي في الموضوع.
- من المقلق رؤية الزيادة الهائلة في عدد طلاب التعليم العربي المعترف به غير الرسمي. في السنة الدراسية التي بدأت في أيلول 2001، بلغ عدد هؤلاء الطلاب نحو 2000 طالب فقط، أما في العام الماضي فقد ارتفع ليصل إلى 43,647 طالبا. بمعنى، أنه خلال 14 عاما ضاعف الطلاب عددهم في الأطر المعترف بها غير الرسمية في القدس الشرقية، 22 ضعفا (!). هذا بينما ارتفع عدد الطلاب في المدارس الرسمية البلدية من 31,100 إلى 43,654 طالبًا (زيادة بنسبة 40%). تأتي الزيادة في الأطر المعترف بها غير الرسمية، أولا بسبب انتقال بعض المدارس من مكانتها كمدرسة خاصة إلى مكانة مؤسسة معترف بها غير رسمية مما أهّلها للحصول على ميزانيات حكومية؛ وثانيا بسبب افتتاح مدارس جديدة حازت على مكانة مؤسسة معترف بها غير رسمية. جزء ضئيل فقط من الزيادة في عدد المدارس المعترف بها غير الرسمية، سببه قرار حر من الأهالي منح أبنائهم تعليما بمستوى أعلى.

[2] التقرير السنوي لمديرية التربية والتعليم في القدس 2014-2015

من باب التسهيل، تمّت صياغة التقرير بلغة المذكر. المعذرة منكنّ!

يعود السبب الرئيسي في ارتفاع عدد المدارس المعترف بها غير الرسمية إلى نمو جمعيات عبّأت الفراغ في جهاز التعليم في القدس الشرقية في السنوات الأخيرة. وغالبا فإن المدارس التابعة لهذه الجمعيات لا تقدّم أكثر من الحد الأدنى للمنهاج، وهي تتّخذ لها مقارّ في مباني لا تلبّي المعايير المطلوبة، كما أنها تشهد اكتظاظا، وتخلو من أجهزة التبريد والتدفئة، ومن المختبرات والمكتبات، وعادة يكون مستوى التعليم فيها متدنّيًا.

- حسب مديرية التربية والتعليم في القدس، يصل عدد الغرف التدريسية الناقصة اليوم في القدس الشرقية إلى 1,600 غرفة: 600 غرفة يجب أن تحل محلّ الغرف التدريسية غير الصالحة، 600 غرفة "لتلبية متطلبات النمو السكاني، واستيعاب طلاب جهاز التعليم المعترف به غير الرسمي"، و400 غرفة لمن تتراوح أعمارهم بين 3-4.
- علينا أن نضيف لمعطيات البلدية نقصا إضافيا في الغرف التدريسية، نابع من الفرق بين عدد الطلاب الفلسطينيين في القدس حسب معطيات دائرة الاحصائيات المركزية، وبين عدد الطلاب الذين تلقّت المديرية تقريرا بشأنهم. وفق حسابات المديرية التي تعتمد على 35 طالبًا للغرفة، تكون النتيجة أن هناك نقصا إضافيا في 647 غرفة تدريسية.
- بشأن عدد الغرف التدريسية الناقصة والمعدّة لاستيعاب طلاب التعليم المعترف به غير الرسمي – حسب قرار محكمة العدل العليا (أبو لبدة أعلاه)، على البلدية توفير غرف تدريسية للطلاب الذين يتعلّمون اليوم في التعليم المعترف به غير الرسمي ولا ينتقلون للتعليم الرسمي لعدم وجود متّسع لهم. ترى المديرية حاجة ل200 غرفة فقط، غير أننا نشك في مدى معقولية هذا الرقم، نظرا لوجود 1,700 غرفة تقريبا في التعليم المعترف به. ولكن توخّيًا للحذر، وفي ظل انعدام معطيات أخرى سنتطرّق فيما يلي فقط لأرقام المديرية.
- إذن، يمكن اعتبار تقديرات المديرية حدًّا أدنى. حسب هذه التقديرات، ومع إضافة الغرف التدريسية الناقصة حسب معطيات دائرة الإحصائيات المركزية، يمكننا إجمال النقص في الغرف التدريسية ب 2,247 غرفة.

عدد الغرف التدريسية الناقصة	
غرف غير صالحة	600
غرف ناقصة (تشمل ما سيحل محل المعترف به غير الرسمي)	600
غرف للأولاد في سن 3-4	400
غرف إضافية للأولاد حسب معطيات دائرة الإحصائيات المركزية	647
المجموع	**2,247**

من باب التسهيل، تمّت صياغة التقرير بلغة المذكر. المعذرة منكنّ!

- من المتوقّع أن يتمّ في أيلول 2015 افتتاح 38 غرفة تدريسية جديدة قامت البلدية ببنائها. كما أن هناك 44 غرفة في طور البناء، و168 غرفة في طور التخطيط، ولا تزال هناك 259 غرفة في المراحل الأوّلية. بالمجمل هناك 509 غرفة تدريسية في كافة مراحل التخطيط. يشكّل هذا زيادة لا بأس بها في عدد الغرف التدريسية المتوقع، والذي بلغ في العام الماضي 378 غرفة (زيادة بنسبة 35%).
- ستستأجر البلدية في العام القريب 68 غرفة تعليمية إضافية.
- منذ عام 2001 وحتى افتتاح السنة الدراسية القريبة، تم بناء 476 غرفة تدريسية.
- **معدّل وتيرة البناء هو 36 غرفة في السنة. هذه الوتيرة لا تتناسب مع وتيرة النمو السكاني (الذي يشير إلى زيادة الحاجة إلى نحو 63 غرفة جديدة في السنة).**
- خلال مدة ولاية ونصف من حكم رئيس البلدية الحالي، نير بركات، تم بناء 219 غرفة في القدس الشرقية.
- هناك تعبيران، كما يبدو إيجابيان، لتجنّد البلدية لبناء الغرف التدريسية: أولا، إقامة إدارة المعارف العربية في البلدية في نيسان 2015؛ وثانيا، إقامة قسم لبناء الغرف التدريسية في شركة موريا، وهي شركة بلدية تابعة لبلدية القدس.
- وصلت نسبة التسرّب في القدس الشرقية في أيلول 2012 إلى 13% من مجمل عدد الطلاب، مقابل 2.6% هي نسبة التسرّب في جهاز التعليم فوق الابتدائي العبري القطري، و4.6% في جهاز التعليم فوق الابتدائي العربي القطري، و1% في القدس الغربية. يطرأ التسرّب غالبًا في المرحلة الثانوية، ولكن التسرّب المتراكم على مدار سنوات التعليم يشير إلى أن 36% من طلاب القدس الشرقية لا يُنهون 12 سنة تعليمية.
- حسب قرار الحكومة رقم 1775 في موضوع "خطة تعزيز الأمن الشخصي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في القدس لصالح كل مواطنيها"[3] الصادر في 29.6.14، تمت مضاعفة ميزانية وزارة التربية والتعليم لمنع التسرّب وذلك من 2.7 مليون شيكل إلى 5.4 مليون شيكل لمدة خمس سنوات. حسب مديرة إدارة المعارف العربية، تبلغ الميزانية المخصصة لبرامج منع التسرّب بموجب قرار الحكومة 600,000 شيكل لعام 2015، يُضاف هذا إلى مبلغ شبيه تخصصه ميزانية البلدية لنفس الموضوع. هذا المبلغ بعيد عن المطلوب: وفق حسابات قسم الفرد في مديرية التربية والتعليم بالقدس قبل عامين، هناك حاجة فورية إلى 15 مليون شيكل بالسنة لتقليص الفجوات.
- هناك فجوات كبيرة في عدد برامج منع التسرّب بين غرب القدس وشرقها:
  - هناك 21 برنامجا عاما لمنع التسرّب في جهاز التعليم اليهودي بالقدس، مقابل ثمانية برامج فقط في جهاز التعليم العربي.
  - من أصل 45 مؤسسة تعليمية يتم العمل فيها ببرامج قسم "شاحر" (خدمات التعليم والرفاه) التابعة لوزارة التربية والتعليم بالقدس، تتواجد أربعة فقط في القدس الشرقية.

[3] قرار الحكومة رقم 1775، " خطة تعزيز الأمن الشخصي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في القدس لصالح كل مواطنيها"، الصادر بتاريخ 29.6.2014.

من باب التسهيل، تمّت صياغة التقرير بلغة المذكر. المعذرة منكنّ!

- تم تنفيذ برنامج شاحر في 123 غرفة تدريسية في جهاز التعليم اليهودي وبمشاركة 2,471 طالبًا، هذا مقابل 41 غرفة تدريسية في جهاز التعليم العربي وبمشاركة 785 طالبا.
- في سنة 2014-2015 تم تطبيق برنامج "مبار" في 63 غرفة تدريسية في المدارس الثانوية في المدينة، كانت ثلاثة منها فقط في القدس الشرقية.
- من أصل 39 غرفة "إتجار" عملت في نفس السنة، كانت خمسة منها فقط في القدس الشرقية.
- تعمل في القدس خمس مؤسسات لتأهيل الشباب خاضعة لصلاحية وزارة الاقتصاد. أربع من هذه المؤسسات موجودة في القدس الغربية وموجّهة لخدمة الجمهور اليهودي. في العام الدراسي 2014-2015 تأسست في بيت حنينا مدرسة صناعية للبنات، ولكنها مخصّصة فقط للطالبات المعنيات بتقديم امتحانات الثانوية العامة في إسرائيل (البجروت)، وليس امتحانات التوجيهي الفلسطيني. بذلك، تستخدم إسرائيل حاجة الأهالي الفلسطينيين لتوفير تعليم لائق لأولادهم، كسَوْط لفرض أهداف سياسية، الأمر الذي يؤثّر سلبًا في أكثر من مجال.
- في القدس الغربية هناك 11 إطارا تعليميا بديلا يتعلم فيها 1,100 طالب؛ أما في شرقي القدس فهناك مدرستان فقط مخصّصتان للشباب المعرّضين للخطر.

إضافة لما تقدّم، سيسلّط التقرير الضوء على الالتماس الذي قدمته عير عميم، بالتعاون مع لجنة أولياء الأمور في جبل مكبر وأهالي آخرين، ضد بلدية القدس ووزارة التربية والتعليم اللتين تعارضان فتح مدرسة ثانوية للبنين في الحي. كما سيتطرّق التقرير إلى الفصل الخاص بالتعليم في الخطة الخمسية الحكومية التي وُضعت بموجب قرار الحكومة الصادر في حزيران 2014.

الفجوات الكبيرة المذكورة في التقرير تُشكّل وضعًا لا يُطاق بالنسبة لآلاف الطلاب الذين لا يجدون لأنفسهم مكانا في أطر التعليم الرسمية، فيضطرون إما للاكتفاء بالأطر المعترف بها غير الرسمية، والتي غالبًا ما تكون مكتظّة ومستوى التعليم فيها متدنٍّ؛ أو في أسوأ الحالات وأكثرها شيوعًا يضطرون للتسرّب تماما من جهاز التعليم. تتذرّع السلطات، وتحديدًا بلدية القدس ووزارة التربية والتعليم، بنقص الأراضي المتوفرة لبناء المؤسسات التعليمية في شرق القدس. صحيح أن هناك نقصًا في الأراضي المتوفرة لبناء مؤسسات تعليمية في شرق القدس، ولكن هذا النقص، كما أشرنا في تقارير سابقة، نابع من سياسة التمييز التي تمارسها السلطات الإسرائيلية في قضية التخطيط في شرق القدس.

تشير بعض الخرائط الهيكلية إلى أن المساحة المخططة لإقامة مبان عامة للفلسطينيين في شرق القدس، لا تتعدى ال 2.6% فقط من مجمل الأراضي في شرق القدس[4]:

[4] معطيات "بمكوم - مخططون من أجل حقوق التخطيط" (اعتمادا على مخصصات الأراضي سارية المفعول، صحيح حتى نهاية 2012)

من باب التسهيل، تمّت صياغة التقرير بلغة المذكر. المعذرة منكنّ!

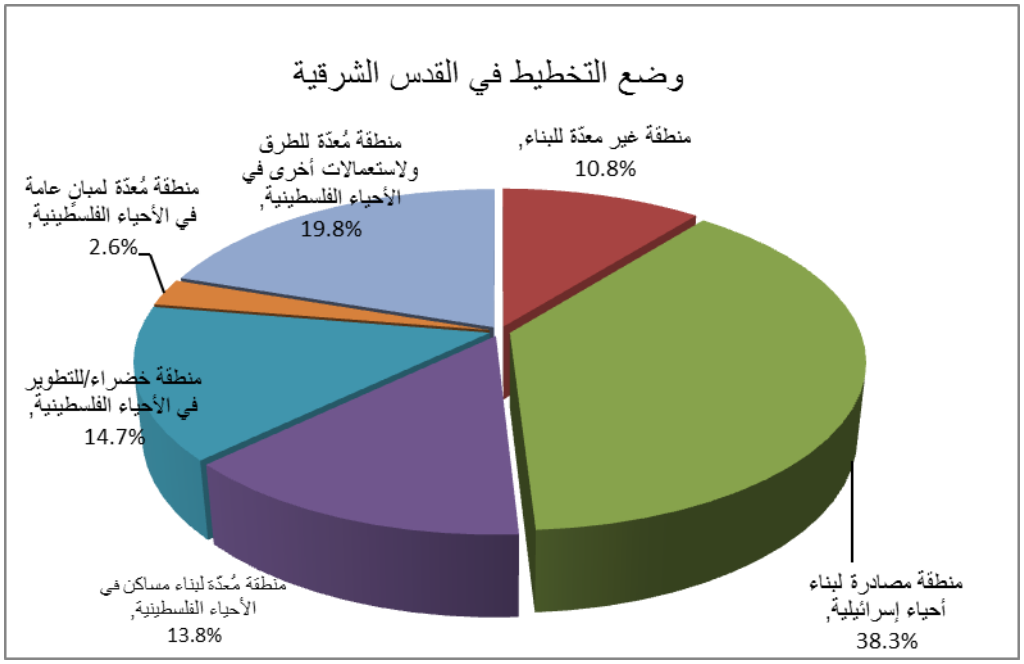

من هنا، يحتاج التغلّب على النقص الحاد في الغرف التدريسية إلى تغيير جذري في تخصيص الأراضي المعُدّة للبناء لصالح المجتمع الفلسطيني في شرق القدس. الوضع الحالي الذي يشهده تخصيص الأراضي في شرق القدس، ووتيرة البناء الحالية للغرف تدريسية، إضافة إلى النمو السكاني، تشير أننا سنشهد تفاقما في نقص الغرف التدريسية في السنوات القريبة.

من باب التسهيل، تمّت صياغة التقرير بلغة المذكر. المعذرة منكنّ!

فهرس المواضيع

I. مقدمة 6
II.معطيات 7
أ. عام – عدد الطلاب في التعليم العربي في القدس 7
ب. زيادة مقلقة في عدد الطلاب في جهاز التعليم العربي المعترف به غير الرسمي..... 9
ج. عدد الغرف التدريسية الناقصة 9
III.بناء الغرف التدريسية – عام 2015..... 11
IV.وتيرة بناء الغرف التدريسية – 2001-2015 12
إضاءة - العلاقة بين النقص في الغرف التدريسية والتسرّب: حول التماس عير عميم ولجنة أولياء الأمور في جبل مكبر13
V.نسب التسرّب الأعلى في إسرائيل، وتمييز فادح في برامج منع التسرّب 14
إضاءة - الخطة الخمسية الحكومية والفصل الخاص فيها بموضوع التعليم..... 16
VI.أصل المشكلة – التمييز في التخطيط..... 17
الملحق أ - غرف تدريسية في طور البناء (صحيح لتموز 2015) 19

I. مقدمة

منذ عام 2001 ولمدة عقد من الزمان تواصلت الإجراءات القانونية أمام بلدية القدس ووزارة التربية والتعليم، في موضوع النقص الحاد في الغرف التدريسية لطلاب القدس الشرقية الفلسطينيين. اشتملت الإجراءات على عدة التماسات قدّمها المئات من الأهالي وعدد من الجمعيات، بينها جمعية عير عميم.

في شباط 2011 قرّرت محكمة العدل العليا في التماس 5373/08 أبو لبدة[5]، أن الحق الدستوري لطلاب القدس الشرقية في التعليم يتعرض للانتهاك بسبب النقص الفادح في عدد الغرف التدريسية في جهاز التعليم الرسمي في شرق المدينة. وطلبت المحكمة من بلدية القدس ووزارة التربية والتعليم الاستعداد خلال خمس سنوات، أي حتى عام 2016، لاستيعاب كافة طلاب القدس الشرقية المعنيين بالدراسة في جهاز التعليم الرسمي. كما قرّرت المحكمة أن تطبيق قانون التعليم الإلزامي يحتّم على الدولة تمويل أجرة التعليم لكل طالب لا يجد له متّسعا في التعليم الرسمي ويضطر بسبب ذلك للدراسة في إحدى المؤسسات غير الرسمية التي تنشط في القدس الشرقية.

للأسف الشديد، وكما اعترفت مديرة إدارة المعارف العربية في بلدية القدس، السيدة لارا مباريكي[6]، فإن السلطات بعيدة عن تحقيق طلب محكمة العدل العليا.

[5] قرار محكمة العدل العليا، 5373/08 أبو لبدة ضد وزيرة التربية والتعليم (صدر بتاريخ 6.2.2011)، قدّمته جمعية حقوق المواطن.
[6] في إطار مؤتمر معهد القدس تحت عنوان "بين الشرق والغرب – مساواة أو عدم مساواة في القدس"، بتاريخ 6.7.15.

من باب التسهيل، تمّت صياغة التقرير بلغة المذكر. المعذرة منكنّ!

منذ عام 2001 تُجري عير عميم متابعة لوتيرة بناء الغرف التدريسية في القدس الشرقية. حتى عام 2011 أجرت عير عميم متابعتها هذه في إطار الالتماسات التي أدارتها، ومنذ قرار محكمة العدل العليا في شباط 2011 (التماس 5317/08؛ التماس 3843/01،5185؛ وكذلك التماس 5373/08 أبو لبدة أعلاه)، تواصل المتابعة في إطار إعدادها لتقارير التعليم السنوية.

تم التأكد من المعطيات التي سنعرضها فيما يلي، من خلال مقارنتها بالمعطيات الرسمية لأقسام البلدية ذات الصلة. كما تمّ توجيه مسودة عن هذا التقرير قبل نشره إلى رئيس مديرية التربية والتعليم في البلدية، السيد طور-باز، وإلى مديرة إدارة المعارف العربية، السيدة مباريكي، للحصول على رد فعلهما. ولكننا لم نتلقّ أي رد فعل حتى موعد نشر هذا التقرير. المعطيات التي نسوقها هنا تتناقض بشكل سافر مع البيانات الصادرة عن مكتب الناطق بلسان البلدية، ورغم توجّهنا للبلدية في الموضوع، لم نحصل على أي تفسير بشأن هذه التناقضات.

هذا التقرير هو الأخير قبل مرور السنوات الخمس التي أمهلتها المحكمة لبلدية القدس ووزارة التربية والتعليم، لاستيعاب كافة طلاب القدس الشرقية المعنيين بالدراسة في التعليم الرسمي. لذا سنركّز من جديد على النقص في الغرف التدريسية في القدس الشرقية ووتيرة بنائها، كما سنتطرق للتمييز الفادح في معالجة تسرّب طلاب القدس الفلسطينيين من جهاز التعليم، والذي تفاقم بسبب النقص في الغرف التدريسية.

كما سيورد التقرير معطيات حول الفجوات الهائلة بين عدد برامج مكافحة التسرّب المخصصة للمجتمع اليهودي مقارنة بالمجتمع الفلسطيني. تؤثر هذه الفجوات سلبًا على آلاف الأولاد الفلسطينيين الذين لا يجدون لهم مكانا للدراسة في أطر التعليم الرسمية، ويضطرون بسبب ذلك إما للاكتفاء بأطر التعليم المعترف بها غير الرسمية، والتي تشهد اكتظاظا ومستوى تعليميًا متدنيًّا؛ أو أنهم في أسوأ الحالات وأكثرها شيوعًا يضطرون للتسرّب تماما من جهاز التعليم.

II. معطيات

أ. عام – عدد الطلاب في جهاز التعليم العربي بالقدس

حسب معطيات التقرير السنوي لمديرية التربية والتعليم في القدس (فيما يلي المديرية)، تعلّم في السنة الدراسية (2014-2015) في جهاز التعليم العربي البلدي في القدس (الرسمي والمعترف به غير الرسمي[7]) 89,543 طالبًا من سن الثالثة وحتى الثانوية[8] (انظروا فيما يلي عددا أدقّ للطلاب، كما استلمناه بشكل مباشر من المديرية). يشكّل هؤلاء 36% من مجمل عدد طلاب القدس في جهاز التعليم الرسمي والمعترف به غير الرسمي.

[7] مدرسة معترف بها غير رسمية – هي مدرسة غير حكومية، بل ملك لجهات خاصة (لأهداف ربحية أو غير ربحية). تعمل هذه المدارس بترخيص وباعتراف من وزارة التربية والتعليم، وتُموَّل وتُراقَب بشكل جزئي من قبل وزارة التعليم والسلطات المحلية (في هذه الحالة بلدية القدس). يحق لهذه المدارس تصنيف الطلاب (ولكن ليس التمييز ضدهم) وجباية رسوم من الأهالي. صدرت مؤخرا تعليمات من وزارة التربية والتعليم بإحداث تقليص كبير في الميزانيات المخصصة للمدارس المعترف بها غير الرسمية.

[8] التقرير السنوي لمديرية التربية والتعليم في القدس 2014-2015

من باب التسهيل، تمّت صياغة التقرير بلغة المذكر. المعذرة منكنّ!

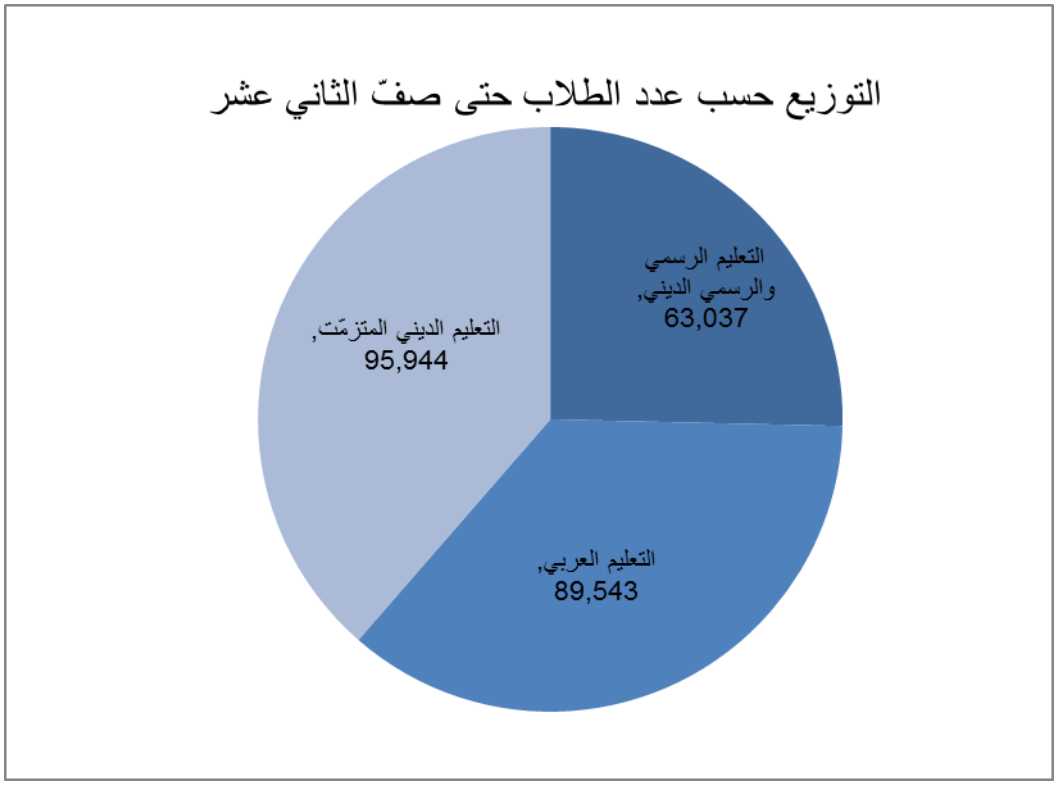

من التقرير السنوي لمديرية التربية والتعليم بالقدس 2014-2015 (طلاب التعليم الرسمي والمعترف به غير الرسمي).

حسب رسالة مديرة إدارة المعارف العربية في المديرية، السيدة لارا مباريكي[9]، تختلف الأرقام بعض الشيء عما نُشر في التقرير السنوي، ويصل مجمل عدد الطلاب في أجهزة التعليم (الرسمي، المعترف به غير الرسمي والخاص) إلى 104,567 طالبًا، موزّعين على النحو التالي:

	عدد الطلاب	نسبة الطلاب من إجمالي عدد طلاب جهاز التعليم العربي
في التعليم العربي الرسمي	43,654	%42
في التعليم العربي المعترف به غير الرسمي	43,647	%42
في التعليم العربي الخاص	17,266	%17
إجمالي عدد الطلاب في جهاز التعليم العربي بالقدس	104,567	

التعليم العربي الخاص يتم في أطر خاصة تابعة للوقف أو الأونروا وغيرهما.

[9] وصلت الرسالة ضمن رد البلدية بتاريخ 19.8.15 على طلب عير عميم بموجب قانون "حرية المعلومات"

من باب التسهيل، تمّت صياغة التقرير بلغة المذكر. المعذرة منكنّ!

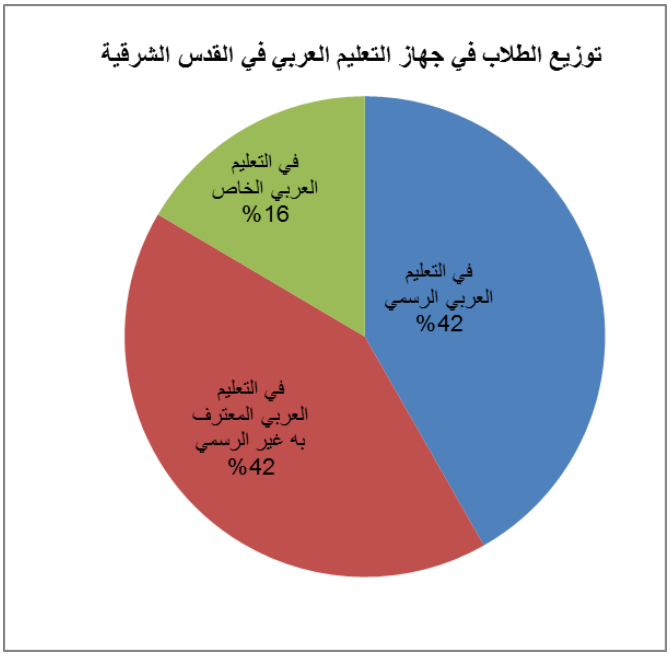

في ردّها على رسالة "عير عميم" التي تطلب الإفصاح عن معطيات بموجب قانون "حرية المعلومات"، قارنت مديرة إدارة المعارف العربية في المديرية عدد الطلاب في جهاز التعليم مع معطيات دائرة الإحصائيات المركزية لمن تتراوح أعمارهم بين 3-18 عاما، وأشارت أن معطيات دائرة الإحصائيات المركزية تفيد بأن عدد الأولاد في سن الروضة وحتى الثاني عشر (3-18 عاما) في القدس الشرقية هو 127,198 طالبا. بمعنى، أنه مقارنةً بمعطيات مديرية التعليم نفسها، هناك 22,631 طالبا فلسطينيا في القدس لا يُعرف ما هو إطارهم التعليمي. ومن المرجّح أن يزداد هذا الفارق إذا أجرينا المقارنة مع معطيات دائرة الإحصائيات بالنسبة لمن تتراوح أعمارهم بين 3-19 (علمًا أن صف الثاني عشر لا ينتهي دائما في سن ال18).

حسب ردّ مديرة إدارة المعارف العربية في المديرية، لا يشمل عدد الطلاب المسجّلين لديهم كل الأولاد الذين يتعلمون في الروضات الخاصة، والذين ليست للمديرية معلومات بشأنهم. وأضافت مباريكي أن "بلدية القدس تجمع المعطيات عن الطلاب في جهاز التعليم الرسمي-البلدي. أما بالنسبة لجهاز التعليم المعترف به غير الرسمي، فإن المدارس تبعث تقريرا سنويا للبلدية، ولكن لا تفعل كل المدارس ذلك، لذا يؤخَذ جزء من المعطيات من وزارة التربية والتعليم. المعطيات حول الجهاز الخاص تصلنا عبر السلطة الفلسطينية، ولا نستطيع التأكد من مصداقيتها. المعطيات بالنسبة لعدد الطلاب في التقرير السنوي مأخوذة من مجمّع السجل السكاني لدى وزارة الداخلية، والتي حسب اعتقادنا لا توفر صورة دقيقة عن عدد سكان القدس الشرقية".

ب. <u>زيادة مقلقة في عدد الطلاب في جهاز التعليم العربي المعترف به غير الرسمي</u>

من المثير للقلق الارتفاع الهائل في عدد الطلاب في جهاز التعليم العربي المعترف به غير الرسمي في القدس الشرقية. في السنة الدراسية التي بدأت في أيلول 2001 بلغ عدد الطلاب في هذه المدارس نحو 2000 طالب فقط[10]، أما في السنة الماضية فارتفع العدد ليصل إلى 43,647 طالبًا، أي أن العدد ضاعف نفسه 22 ضعفا (!) خلال 14 عاما. بالمقابل ارتفع

[10] معهد القدس لدراسات إسرائيل، **جهاز التعليم العربي في القدس**، 2011

من باب التسهيل، تمّت صياغة التقرير بلغة المذكر. المعذرة منكنّ!

عدد طلاب المدارس الرسمية البلدية من 31,100 طالب إلى 43,654 طالبا (أي زيادة 40%). الزيادة في الأطر المعترف بها غير الرسمية نابعة جزئيا من انتقال بعض المدارس الخاصة لمكانة المدارس المعترف بها غير الرسمية، مما جعلها تستحق جزءا من الميزانيات الحكومية، كما أنها نابعة أيضا من افتتاح مدارس جديدة معترف بها غير رسمية.

كما جاء في تقريرنا من عام 2012[11]، جزء صغير فقط من الزيادة في عدد طلاب المدارس المعترف بها غير الرسمية، كان نابعًا من اختيار مقصود من الأهالي بحثا عن مستوى تعليمي أعلى لأولادهم. وعادةً تكون هذه المدارس الكنسية أو الخاصة، حيث يتعلم عادة الطلاب من الشرائح الاجتماعية الأقوى اقتصاديا في القدس الشرقية القادرة على دفع اجرة التعليم العالية. جُلّ الزيادة في عدد المدارس المعترف بها غير الرسمية نابع من نمو عدة جمعيات في السنوات الأخيرة، دخلت الفراغ القائم في جهاز التعليم في القدس الشرقية. وغالبا ما تكون المدارس التابعة لهذه الجمعيات قائمة في مبانٍ لا تلبي المعايير المطلوبة، شديدة الاكتظاظ، متدنية المستوى التعليمي، دون أجهزة تبريد أو تدفئة، ودون مختبرات أو مكتبات.

ج. عدد الغرف التدريسية الناقصة

- حسب مديرية التعليم ينقص طلاب القدس الشرقية 1,600 غرفة تدريسية.[12]:
  - **600 غرفة بدل الغرف التدريسية غير الصالحة أو المستأجرة[13]؛**
  - **600 غرفة أخرى "مخصصة للنمو السكاني ولانتقال طلاب التعليم المعترف به غير الرسمي والخاص، إلى جهاز التعليم البلدي".**

بالإمكان إذن ملاحظة الارتفاع في النقص بالغرف التدريسية، والذي بلغ حسب تقرير مراقب الدولة من عام 2009 حوالي 1000 غرفة تدريسية.[14]

  - **إلى هذا نضيف نقصا ب400 غرفة تدريسية لمن تتراوح أعمارهم بين 3-4.**

ينصّ قرار الحكومة من كانون ثان (يناير) 2012، عقب تقرير لجنة تراختنبرغ، على ضرورة توفير التعليم الإلزامي المجاني للأولاد في سن 3-4 سنوات.

[11] **عير عميم وجمعية حقوق المواطن**، العلامة راسب: تقرير حول فشل جهاز التعليم في القدس الشرقية، **آب 2012**

[12] في رد البلدية بتاريخ 19.8.15 على طلب عير عميم بموجب قانون "حرية المعلومات"

[13] مديرية التربية والتعليم في القدس تصحّح معطياتها من 820 غرفة تعليمية غير صالحة أو مستأجرة إل 600. من رد البلدية بتاريخ 19.8.15 على طلب عير عميم بموجب قانون "حرية المعلومات"

[14] مراقب الدولة، تقرير سنوي 59ب لعام 2008، أيار 2009، ص 624.

من باب التسهيل، تمّت صياغة التقرير بلغة المذكر. المعذرة منكنّ!

حسب معطيات المديرية، هناك نقص في 400 غرفة لهذه الأعمار:

السن	عدد الأولاد في التقرير السنوي	الغرف المطلوبة	الغرف القائمة			الفجوات	الفجوات تشمل الغرف المستأجرة والمعدة للانتقال من غير الرسمي
			صالحة	مستأجرة	معترف به غير رسمي		
سن الثالثة	حوالي 8,000	230	--	--			
سن الرابعة	حوالي 8,000	230	34	29	245	152	
سن الخامسة	حوالي 8,000	230	32	28	175	--	
المجموع	**حوالي 24,000**	**690**	**66**	**57**	**420**	**152**	***حوالي 400**

- **عدد الغرف التدريسية الناقصة على ضوء معطيات دائرة الإحصائيات المركزية –** كما ورد أعلاه، من خلال المقارنة بين عدد الطلاب الفلسطينيين في القدس وفق معطيات دائرة الإحصائيات المركزية وبين عدد الطلاب الذي تصل تقارير بشأنهم لمديرية التربية والتعليم، يتبين أن هناك 22,631 طالبا فلسطينيا مقدسيا لا يُعرف إطارهم التعليمي. هذا الرقم من الطلاب، حسب حسابات المديرية المؤسسة على 35 طالبا للغرفة التدريسية، يدل على الحاجة إلى 647 غرفة إضافية.
- **بالنسبة لعدد الغرف التدريسية الناقصة المخصصة لانتقال الطلاب من جهاز التعليم المعترف به غير الرسمي إلى الرسمي –** حسب قرار محكمة العدل العليا (أبو لبدة أعلاه)، تُعتبر ضمن الغرف التدريسية الناقصة أيضًا الغرف اللازمة لاستيعاب الطلاب الذين يدرسون اليوم في جهاز التعليم المعترف به غير الرسمي بسبب عدم اتّساع جهاز التعليم الرسمي لهم. كما ذكرنا، التعليم في الأطر المعترف بها غير الرسمية مكلف، ويكون مستوى التعليم فيها متدنّيا على الأغلب. لذا، يتعلم الكثير من الطلاب في هذه المدارس اضطرارًا وليس اختيارًا.

  حسب معطيات المديرية هناك 1,694 غرفة في جهاز التعليم المعترف به غير الرسمي. ولكن، كما أسلفنا، تكتفي المديرية بزيادة 600 غرفة مخصصة للاستجابة لمتطلبات النمو السكاني ولانتقال طلاب التعليم المعترف به غير الرسمي.

  في السابق قدّرت المديرية النمو السكاني بنسبة 6% سنويًّا، ما يعني زيادة 2,200 ولد يجب استيعابهم في جهاز التعليم سنويًّا[15]. وفق حسابات المديرية التي تعتمد على 35 طالبا للغرفة، تحتاج الاستجابة لمتطلبات النمو السكاني إلى زيادة 63 غرفة سنويًا.

[15] محادثة مع مساعدة المسؤول عن التعليم في القدس الشرقية في مديرية التربية والتعليم بالقدس (25.8.14)

من باب التسهيل، تمّت صياغة التقرير بلغة المذكر. المعذرة منكنّ!

في السنوات السابقة بلغ النقص في الغرف التدريسية النابع من النمو السكاني، 400 غرفة. يعني هذا أن المديرية تكتفي بتخصيص 200 غرفة فقط لانتقال الطلاب من التعليم المعترف به غير الرسمي. يبدو هذا الرقم غير واقعي، علما أن هناك 1,700 غرفة تقريبا في التعليم المعترف به اليوم. ولا نعرف ما إذا كانت المديرية ستستجيب لقرار المحكمة وتجري فحصا شاملا بالنسبة لرغبة الأهالي بهذا الخصوص.

في التقرير السابق قدّرنا، في ظل عدم وجود رقم آخر، أن عدد الغرف التدريسية الناقصة هو عدد الغرف التدريسية في جهاز التعليم المعترف به. هذه المرة، توخّيًا للحذر لا غير، وفي ظل عدم وجود معطيات أخرى، قررنا أن نورد أرقام المديرية، والتي تشير إلى الحد الأدنى من عدد الغرف الناقصة. حسب هذه التقديرات، ومع إضافة عدد الغرف التدريسية الناقصة وفقا لمعطيات دائرة الإحصائيات المركزية، يصل النقص الإجمالي في الغرف التدريسية في القدس الشرقية إلى 2,247 غرفة.

عدد الغرف التدريسية الناقصة	
غرف غير صالحة	600
غرف ناقصة (تشمل ما سيحل محل المعترف به غير الرسمي)	600
غرف للأولاد في سن 3-4	400
غرف إضافية للأولاد حسب معطيات دائرة الإحصائيات المركزية	647
المجموع	**2,247**

III. بناء الغرف التدريسية – عام 2015

حسب المعطيات الواردة في الملحق (أ) أدناه، والتي جمعناها من المديرية وقسم المباني العامة في بلدية القدس وصادق عليها المستوى المهني في البلدية، يُتوقّع في مطلع السنة الدراسية الجديدة، في أيلول 2015، فتح 38 غرفة بنتها البلدية و68 غرفة إضافية تنوي البلدية استئجارها[16]. بالمجمل ستفتتح 106 غرف تدريسية جديدة، بعضها حديث البناء وبعضها مستأجر. يجدر التنويه أن المباني المستأجرة هي مبان سكنية أي غير معدّة لاستخدام المدارس ولا تفي بشروط التعليم الملائمة.

[16] رد مساعدة المسؤول عن التعليم في القدس الشرقية في مديرية التربية والتعليم بالقدس لجمعية عير عميم (21.8.14)

من باب التسهيل، تمّت صياغة التقرير بلغة المذكر. المعذرة منكنّ!

علاوة على ذلك، هناك 44 غرفة في طور البناء، و168 غرفة في طور التخطيط، و259 غرفة في المراحل الأولية. بالمجمل هناك 509 غرف تدريسية موجودة في مرحلة معينة من مراحل البناء. تعتبر هذه زيادة جيدة في عدد الغرف المتوقع مقارنة بالعدد في العام الماضي الذي بلغ 378 غرفة (زيادة بنسبة 35%).

IV. وتيرة بناء الغرف التدريسية – 2001-2015

حسب المتابعة السنوية التي تجريها عير عميم، **سيتم بين عام 2001 وبداية السنة الدراسية القريبة، إنجاز بناء 476 غرفة**:

عدد الغرف التدريسية التي في طور البناء					
مع افتتاح السنة الدراسية	**تم إنجازه**	**طور البناء**	**طور التخطيط والتنفيذ**	**طور البحث والمصادرة**	**إجمالي العدد في كل مراحل البناء**
2001-09/2009	257				
أيلول 2010	24				448
أيلول 2011	7	89	193	86	375
أيلول 2012	32	85	173	84	374
أيلول 2013	61	75	110	147	393
أيلول 2014	57	56	157	108	378
أيلول 2015 (تخمين)	38	44	168	259	509
إجمالي الغرف التي أُنجزت	476				

من باب التسهيل، تمّت صياغة التقرير بلغة المذكر. المعذرة منكنّ!

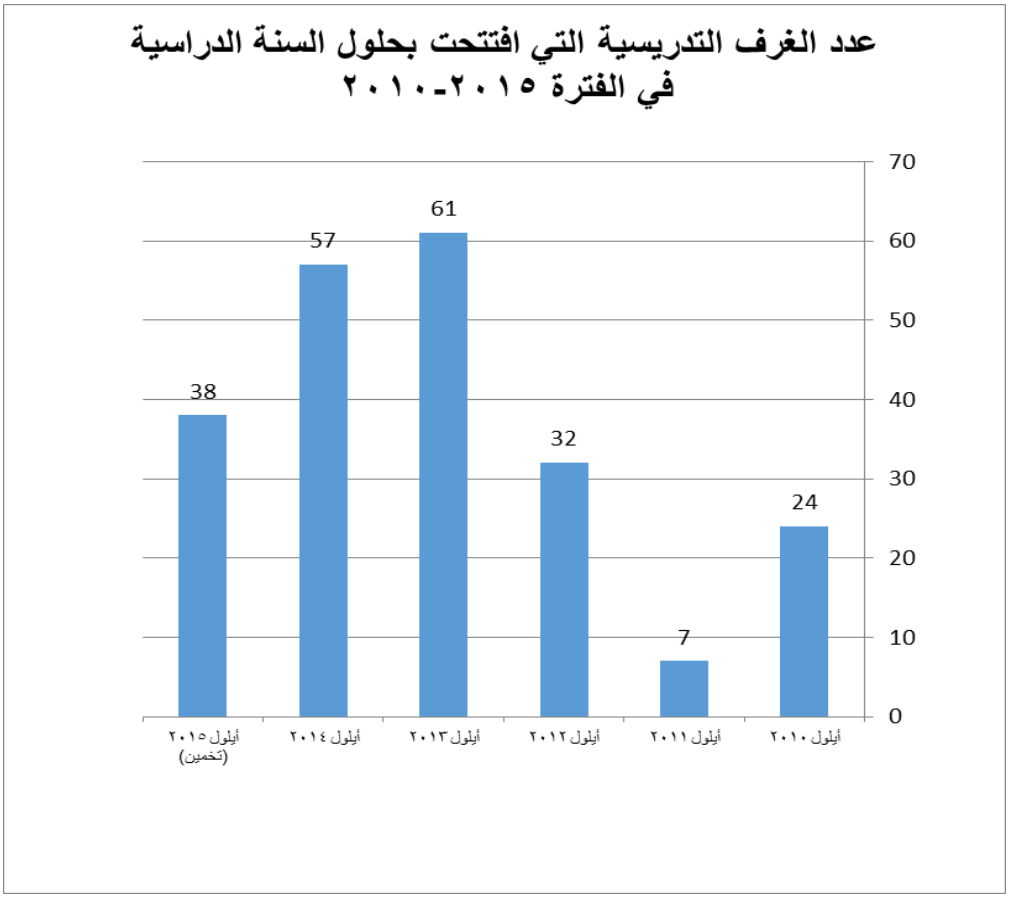

يُكثر رئيس البلدية، نير بركات، من التصريح بأن البلدية برئاسته، وخلافًا لما كان في السابق، توجّه الكثير من الموارد لجهاز التعليم في القدس الشرقية، بهدف تقليص الفجوات وبناء الغرف التدريسية الناقصة. تدّعي البلدية أنه "تمّ في السنوات الأخيرة بناء مدارس جديدة في القدس الشرقية تشتمل على 400 غرفة تدريسية"[17]. البلدية محقّة فعلاً في تصريحاتها، ولكن فقط إذا كانت تقصد التغيير الذي طرأ على مدار ال14 سنة الأخيرة(!). أما إذا فحصنا أداء البلدية خلال ولاية ونصف من رئاسة بركات، فنجد أنها بنَت 219 غرفة فقط في القدس الشرقية.

وتيرة البناء هي 36 غرفة في السنة. هذه الوتيرة لا تستجيب لمتطلبات النمو السكاني التي تراوح نحو 63 غرفة تدريسية في السنة. حتى لو كانت نوايا رئيس البلدية صادقة، فإن وتيرة البناء هذه ستؤدي إلى تقاعس البلدية عن ردم الفجوات المتفاقمة سنويًّا.

[17] في رد وزارة القضاء الذي يشمل رد البلدية على تقرير عير عميم "مقتلعون في بلدهم"، بتاريخ 31.5.15

من باب التسهيل، تمّت صياغة التقرير بلغة المذكر. المعذرة منكنّ!

إضاءة - العلاقة بين النقص في الغرف التدريسية والتسرّب: حول التماس عير عميم ولجنة أولياء الأمور في جبل مكبر

في تاريخ 27.7.15 قامت **جمعية عير عميم واللجنة المركزية لمدارس جبل مكبر** وأهالي آخرون لطلاب وطالبات القرية، بتقديم التماس إداري[18] بواسطة المحامي ايتاي ماك، ضد بلدية القدس ووزارة التربية والتعليم. موضوع الالتماس هو رفض البلدية والوزارة افتتاح مدرسة ثانوية رسمية للبنين في البناية التي استأجرتها البلدية بمساعدة اللجنة لهذا الغرض.

أبرزَ الالتماس معاناة جبل مكبر من النقص في الغرف التدريسية، كغيره من الأحياء الفلسطينية في القدس، وركّز على الضائقة التي يعاني منها الطلاب البنون في مرحلة الثانوية في القرية. ففي كل سنة يُنهي نحو 300 طالب في القرية تعليمهم الإعدادي، وحتى السنة الدراسية الأخيرة تم استيعاب 120 طالبا منهم فقط في "ثانوية سخنين"، الثانوية الوحيدة في القرية، وهي مدرسة معترف بها غير رسمية؛ أما سائر الطلاب ال180 فلا يجدون لهم عنوانا، ومصيرهم حسبما تدل تجربة الماضي المؤسفة هو التسرّب من جهاز التعليم. هذه السنة يرفض الأهالي تسجيل أولادهم في ثانوية سخنين نظرًا لتردّي مستواها التعليمي، كما أظهرت الشكاوى شديدة اللهجة ضد المدرسة منذ سنوات. ويعني هذا عدم وجود أي إطار تعليمي ثانوي ملائم هذا العام لاستيعاب الفوج الدراسي الجديد الذي يضم 300 طالب ممن أنهوا تعليمهم الإعدادي.

على ضوء الضائقة الحالية، وبعد جهود كبيرة، نجحت لجنة أولياء الأمور في القرية في العثور على بناية يمكن استخدامها كثانوية للبنين. بوساطة اللجنة، توصلت البلدية إلى اتفاق ايجار مع أصحاب المبنى، وبدأت بترميمه ليُستخدم كمبنى للتعليم البلدي ابتداء من تاريخ 1.9.15. غير أن الأهالي واللجنة فوجئوا بأن البلدية، وخلافا للمتوقع، تنوي تخصيص المبنى كبديل لإطار قائم في القرية للطالبات.

اللجنة وأهالي آخرون كثر لأبناء وبنات القرية، يعارضون مخطط البلدية هذا. إذ تعني "لعبة الكراسي" هذه بقاء البنين في القرية بلا عنوان بعد إنهاء التعليم الإعدادي، وحسبما تدل تجربة الماضي فالضرر غير قابل للإصلاح، واحتمال أن تنتظر أفواج الطلاب الذين ينهون المرحلة الإعدادية إيجاد حل لهم في القرية ليعودوا لمقاعد الدراسة وينهوا تعليمهم، هو احتمال شبه معدوم، ومعظم المتسرّبين لا يعودون لجهاز التعليم.

أوضح الملتمسون أن اللجنة في القرية تدير في نفس الوقت نضالات عنيدة مقابل البلدية لتحسين كافة الأطر التعليمية في القرية، تلك التي يتعلم فيها البنات والبنون على السواء، وذلك من منطلق الفهم بأن تعليم البنين والبنات مهم بنفس الدرجة لحاضر ومستقبل القرية. الدليل عل ذلك هو أن الأغلبية العظمى من بنات القرية ينهين تعليمهن الثانوي، وبعضهن يتعلم في الجامعات. علامات طالبات جبل مكبر في الامتحانات الثانوية النهائية أعلى بالمقارنة مع نتائج الامتحانات في شرق القدس والضفة الغربية. وأكد

[18] التماس إداري 53159-07-15

من باب التسهيل، تمّت صياغة التقرير بلغة المذكر. المعذرة منكنّ!

الالتماس أن "لعبة الكراسي" التي تخطّط لها البلدية ستضرّ بجهود الأهالي لتحسين مستوى أولادهم من بنات القرية وأبنائها على حد سواء.

من غير الواضح ما هي الاعتبارات وراء خطة البلدية، فقد تكون متعلقة برغبتها في عدم فتح مدرسة رسمية جديدة مع كل ما يترتب على ذلك، أو أن الاعتبارات أمنية مثيرة للغضب وغريبة، كما يبيّن الالتماس.

على ضوء النقص الحاد في الغرف التدريسية في القدس الشرقية ونسب التسرب التي تعتبر الأعلى في البلاد وتعادل 36% من أولاد وبنات القدس الشرقية الذين لا ينهون 12 سنة تعليمية، رأينا أن قرار البلدية والوزارة عدم فتح ثانوية رسمية للبنين في القرية هو انتهاك لحقوق الملتمسين بالتعليم وبالمساواة في التعليم، وهو قرار غير معقول على الإطلاق.

للأسف الشديد، القاضية نافا بن أور رفضت الالتماس جملةً وتفصيلاً بدعوى التأخر في تقديمه (رغم أن المفاوضات استمرت بين لجنة أولياء الأمور والبلدية بهدف التوصل إلى حل حتى موعد تقديم الالتماس)، كما رفضت القاضية مضمون الالتماس، وحددت أن خطة البلدية معقولة.

بما أن قرار المحكمة لا يحلّ المشكلة – إذ سيواصل مئات البنين في سن التعليم الثانوي التسرّب من جهاز التعليم، كما ستتسرب البنات في المرحلة الإعدادية والثانوية على ضوء نقلهن الإجباري للمبنى الجديد – قام أهالي الطلاب والطالبات ولجنة أولياء الأمور في القرية، بإبلاغ البلدية أنهم لن يفتتحوا السنة الدراسية الجديدة، طالما لم يتم التوصل إلى حل متفق عليه لأزمة التعليم في القرية.

V. نسب التسرّب الأعلى في إسرائيل، وتمييز فادح في برامج منع التسرّب

أحد نتائج النقص في أكثر من 2,200 غرفة تدريسية في القدس الشرقية هو الارتفاع المقلق في نسبة تسرب الطلاب من جهاز التعليم في المدينة.

كما نشرنا في الماضي[19]، وصلت نسبة التسرّب في القدس الشرقية في أيلول 2012 إلى 13% من مجمل الطلاب[20]، هذا مقابل 2.6% هي نسبة التسرّب في جهاز التعليم فوق الابتدائي العبري القطري، و4.6% في جهاز التعليم فوق الابتدائي العربي القطري[21]، و1% هي نسبة التسرب في القدس الغربية. غالبًا يكون التسرّب في المرحلة الثانوية، غير أن التسرّب المتراكم عل مدار سنوات التعليم المختلفة يؤدي لوضع فيه 36% من أولاد القدس الشرقية لا ينهون 12 سنة تعليمية.[22]

تصل نسبة الفقر في المجتمع العربي في القدس إلى 75.4% في حين تصل نسبة الأولاد الفقراء إلى 83.9%[23]. هذا الرقم الخطير والمعطيات عن التسرب المتزايد تتطلّب استثمارا مضاعفا في مجال التعليم وخاصة في منع التسرب. ولكن الأطر التعليمية البديلة المعدّة لتقليص ظاهرة التسرب، مثل البرامج الخاصة التابعة لقسم خدمات التعليم والرفاه (شاحر) في

[19] عير عميم وجمعية حقوق المواطن، العلامة راسب: تقرير حول فشل جهاز التعليم في القدس الشرقية، متابعة سنوية، آب 2013

[20] تساحي جولان، المسؤول عن معالجة الفرد في مديرية التربية والتعليم بالقدس، **تعزيز القدرة على المثابرة والإبقاء على الطلاب في جهاز التعليم البلدي في القدس الشرقية** (24.9.12)، ص 1.

[21] دائرة الإحصائيات المركزية، تقرير الإحصاء السنوي لإسرائيل عام 2012، لائحة 8.33

[22] عرض تقديمي **"جهاز التعليم في القدس الشرقية – تحديات ومهام"**، تم عرضه في لقاء الطاولة المستديرة في مديرية التربية والتعليم بالقدس في 27.6.2013، ص 6.

[23] ميري اندبلد وآخرون، **أبعاد الفقر والفجوات الاجتماعية 2013**، مؤسسة التأمين الوطني، تشرين ثان 2014، ص 37.

من باب التسهيل، تمّت صياغة التقرير بلغة المذكر. المعذرة منكنّ!

وزارة التربية والتعليم أو في مديرية التربية بالقدس، والتي تقدم جوابا شاملا لمشكلة التسرب في القدس الغربية، – فأنها تنشط على نطاق ضيق، هذا إن نشطت أصلا، في القدس الشرقية.

في تاريخ 29.6.14 اتّخذت الحكومة قرارها رقم 1775 في موضوع "الخطة لتعزيز الأمن الشخصي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في القدس لصالح كل مواطنيها"[24]. حسب هذا القرار، تمت مضاعفة ميزانية وزارة التعليم المخصصة لبرامج منع التسرب من 7،2 مليون شيكل إلى 5.4 مليون شيكل بالمجمل على مدارس خمس سنوات[25]. وفقا لحسابات قسم الفرد في المديرية في عام 2012، تصل التكلفة المطلوبة لتقليص الفجوات بشكل فوري في موضوع التسرّب إلى 15 مليون شيكل في السنة[26]. من جواب رئيسة إدارة المعارف العربية[27]، يتضح أن الميزانية المخصصة لبرامج منع التسرب حسب قرار الحكومة لا تتعدى ال600,000 شيكل لعام 2015. وإذا أضفنا ميزانية بنفس المبلغ كما يبدو خصّصتها البلدية لهذا الغرض، نصل بالمجمل إلى 1.2 مليون شيكل فقط بدل 15 مليون.

الفجوات في تطبيق برامج منع التسرّب:

- برامج عامة لمنع التسرّب في القدس: يتم تطبيق 21 برنامجا لمنع التسرّب في جهاز التعليم اليهودي في القدس، مقابل ثمانية في جهاز التعليم العربي[28].
- برامج قسم شاحر (خدمات التعليم والرفاه) التابعة لوزارة التربية والتعليم: حسب هذه البرامج، تم رصد ميزانيات إضافية لكل طالب يشارك فيها. بين هذه البرامج هناك برنامج "مبار" و"إتجار"[29]؛ "أماتس"[30]؛ وبرنامج "مالا" (حيّز تعليمي آخر)[31].

حسب رد وزارة التربية والتعليم على توجهنا بهذا الخصوص، يتم تفعيل برنامج شاحر فقط في المدارس التي يتقدّم طلابها لامتحانات الثانوية الإسرائيلية (البجروت). ويعني هذا أن المؤسسات التعليمية في القدس الشرقية لا تحظى بهذه البرامج بسبب تقديمها طلابها لامتحانات التوجيهي. النتيجة هي كالتالي:

- من أصل 45 مؤسسة تعليمية في القدس تطبّق برنامج شاحر، أربعة فقط متواجدة في القدس الشرقية.
- تم تطبيق برنامج شاحر في 123 صفا وبمشاركة 2,471 طالبا في جهاز التعليم اليهودي، مقابل 41 صفا وبمشاركة 785 طالبا في جهاز التعليم العربي.
- تم تطبيق برنامج "مبار" في 63 صفا في المدارس الثانوية في المدينة، ثلاثة منها فقط في شرق المدينة.
- من أصل 39 صف "إتجار" في القدس، خمسة فقط كانت في القدس الشرقية.

---

[24] قرار الحكومة رقم 1775، **"الخطة لتعزيز الأمن الشخصي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في القدس لصالح كل سكانها"**، بتاريخ 29.6.2014.

[25] الملحق ب لقرار الحكومة 1775 أعلاه – جداول الميزانية

[26] محادثة مع السيدة لارا مباريكي، نائبة مدير مديرية التربية والتعليم بالقدس للمجتمع العربي، والسيد تساحي جولان، المسؤول عن معالجة الفرد في مديرية التربية والتعليم، 24.4.2013

[27] في رد البلدية على طلب عير عميم بموجب قانون "حرية المعلومات" حول موضوع مخططات الحكومة، بتاريخ 30.7.15

[28] رد وزارة التربية والتعليم بتاريخ 13.5.2015 على توجّهنا بتاريخ 15.1.2015.

[29] وزارة التربية والتعليم، الدائرة التربوية – قسم شاحر، قسم مراكز التربية وصفوف "إتجار"، "إتجار للبجروت في مراكز التربية – تعليمات وإجراءات تفعيل للسنة الدراسية 2013-2014 (2012-2013)؛ وزارة التربية والتعليم، المديرية التربوية – قسم شاحر، "مبار – مسار بجروت عادي: كراس إجراءات وتقييمات لافتتاح صفوف "مبار".

[30] وزارة التربية والتعليم – قسم شاحر، "برنامج أمتس – صفوف بجروت - المرحلة الثانوية" (2009-2010)

[31] عن موقع "ملا" – حيّز تعليمي آخر

من باب التسهيل، تمّت صياغة التقرير بلغة المذكر. المعذرة منكنّ!

- الأطر الخاضعة لصلاحية وزارة الاقتصاد: وزارة الاقتصاد مسؤولة عن تفعيل جهاز مدارس التأهيل المهني. في القدس خمس مدارس للتأهيل المهني للشباب، أربعة منها متواجدة في غرب المدينة ومخصّصة للمجتمع اليهودي. في السنة التعليمية 2014-2015 تأسّست في بيت حنينا مدرسة تأهيل مهني للبنات[32]. حسبما جاء في المناقصة، المدرسة مخصّصة فقط للطالبات اللواتي سيتوجّهن لامتحانات البجروت الإسرائيلية، وليس للتوجيهي الفلسطيني[33]. بذلك تستخدم إسرائيل حاجة الأهالي الفلسطينيين لتوفير تعليم لائق لأولادهم كسوط لفرض أهداف سياسية عليهم، وهي عملية ستكون لها انعكاساتها السلبية في أكثر من مجال.
- في القدس الغربية 11 إطارا تعليميا بديلا يتعلم فيها 1,100 طالب؛ أما في القدس الشرقية فهناك مدرستان فقط معدّتان للشباب في خطر[34].

تشكّل هذه الفجوات الهائلة انتهاكًا لحق الطلاب الفلسطينيين في القدس الشرقية بالتعليم، وهي شهادة على التمييز الفادح بحقهم. يُتوقع في الأيام القريبة توجيه رسالة عن استنفاذ الإجراءات، بالتعاون مع عيادة الحقوق والسياسة التعليمية التربوية في قسم الحقوق بجامعة حيفا، بشأن التميز الفادح في برامج منع التسرّب في القدس.

إضاءة – الخطة الخمسية الحكومية والفصل الخاص فيها بموضوع التعليم

في تاريخ 29.6.14 اتّخذت الحكومة قرارها رقم 1775 في موضوع "الخطة لتعزيز الأمن الشخصي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في القدس لصالح كل مواطنيها"[35]. في إطار القرار رصدت الحكومة لتطبيق أحكام القانون مبلغ 94.5 مليون شيكل إضافةً للميزانية الأصلية، منقسمًا على أربع سنوات؛ كما رصدت للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في شرق المدينة مبلغ 200 مليون شيكل، جزء منه فقط هو إضافة للميزانية الأصلية، وهو منقسم على مدار خمس سنوات. تم تخصيص 47 مليون شيكل من ميزانية التنمية، على مدار خمس سنوات، للتعليم والتأهيل المهني والتعليم العالي. من ال47 مليون تم تخصيص 18 مليون شيكل، أي أكثر من 38% من الميزانية، لتعزيز السيطرة الإسرائيلية على القدس الشرقية، خلافًا لرغبة وحاجات المجتمع الفلسطيني.

تم اتباع منهاج التعليم الأردني في القدس الشرقية حتى توقيع اتفاقات أوسلو. منذ هذه الاتفاقات، أي منذ نحو 20 عامًا، يتم اتّباع المنهاج الفلسطيني. تعليم المنهاج الفلسطيني ليس مدعوما بالاتفاق السياسي فحسب، بل بالقانون الدولي المتعلق بمجال التعليم وبالمواثيق الدولية بهذا الشأن التي وقعت وصادقت عليها إسرائيل. مكانة التعليم في القانون الدولي معتمدة على حق كل مجتمع بتعلم منهاج تعليمي ملائم لتراثه، هويّته وثقافته.

[32] أمر مدير عام وزارة الاقتصاد 1.4: فتح مدارس مهنية – رصد ميزانية للسنة الدراسية 2014-2015 للوسط العربي (بنات) في القدس الشرقية (30.6.2014)

[33] رد فعل وزارة الاقتصاد على طلب عير عميم بموجب قانون "حرية المعلومات" بتاريخ 16.11.2014

[34] محادثة مع تساحي جولان، المسؤول عن معالجة الفرد في مديرية التربية والتعليم بالقدس (16.6.2013)

[35] قرار الحكومة رقم 1775، " خطة تعزيز الأمن الشخصي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في القدس لصالح كل مواطنيها"، الصادر بتاريخ 29.6.2014. راجعوا موقف عير عميم المفصل حول هذا القرار

من باب التسهيل، تمّت صياغة التقرير بلغة المذكر. المعذرة منكنّ!

قرار الحكومة استغلال الميزانية لزيادة عدد الطلاب في مسار البجروت الإسرائيلي، يشكل انتهاكا فادحا بحق الطلاب في التعليم حسب ثقافتهم، وسيلاقي معارضة شديدة من المجتمع الفلسطيني. فقد قوبلت محاولات إسرائيلية مماثلة قبل 48 عاما، بإضراب شامل في جهاز التعليم الفلسطيني حتى تراجعت إسرائيل عن قرارها.

علاوة على ذلك، لا تتطرّق ميزانية الحكومة للنقص الخطير في الغرف التدريسية في القدس الشرقية، وعلاقة ذلك بالكثير من المعطيات الخطيرة وأهمها نسب التسرّب المرتفعة.

أما بشأن برامج منع التسرّب التي يرد تفصيلها في هذا التقرير، فتحدد الخطة استثمار 5.4 مليون شيكل فقط على مدار خمس سنوات، نصفها فقط هو زيادة على الميزانية الأصلية، هذا في حين تشير حسابات مديرية التربية في القدس بنفسها إلى الحاجة الفورية لـ15 مليون شيكل على الأقل لردم الفجوات.

VI. أصل المشكلة – التمييز في التخطيط

تحاول بلدية القدس ووزارة التربية والتعليم ربط النقص في الغرف التدريسية بالنقص في الأراضي المتوفرة لبناء مؤسسات تعليمية في شرق المدينة. صحيح أن هناك نقصا في الأراضي المتاحة لبناء مؤسسات تعليمية في القدس الشرقية، ولكن السؤال لماذا؟ كما سبق أن كتبنا في الماضي، سبب هذا النقص هو سياسة التمييز في التخطيط التي تتبعها السلطات الإسرائيلية في القدس الشرقية.

المساحة المخططة لإقامة مبانٍ عامة فلسطينية في القدس الشرقية، حسب الخريطة الهيكلية، تشكل 6،2% فقط من أراضي شرقي القدس[36].

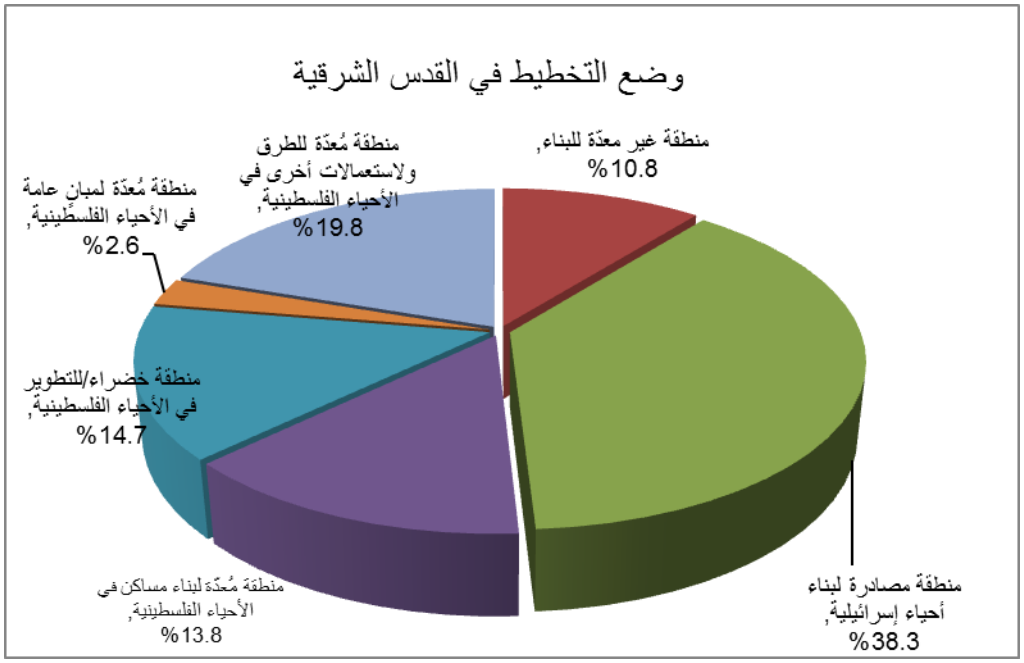

[36] معطيات "بمكوم - مخططون من أجل الحقوق في التخطيط" (اعتمادا على مخصصات الأراضي السارية المفعول، صحيح لنهاية2012)

من باب التسهيل، تمّت صياغة التقرير بلغة المذكر. المعذرة منكنّ!

لذا فالتغلّب على النقص الحاد في الغرف التدريسية، يتطلّب إحداث تغيير جذري في تخصيص الأراضي لبناء المباني العامة للمجتمع الفلسطيني. في الوضع الحالي لتخصيص الأراضي في القدس الشرقية، وفي ظل وتيرة البناء الحالية للغرف تدريسية، وإزاء النمو السكّاني، فإننا نتوقّع تفاقم النقص في السنوات القادمة.

يمكن أن نرى بداية تغيير إيجابي في مصادقة اللجنة اللوائية على مخطط السواحرة. ولكن باعتباره مخطط مبادئ أوليًّا، فلا تزال هناك حاجة للمصادقة على خطط تفصيلية اعتمادا عليه، والتي فقط على أساسها يمكن البدء فعليا بالبناء. في حزيران 2015 صادقت اللجنة المحلية على خطة لإقامة قرية تعليمية في جبل مكبر[37]. نعتبر تخصيص مساحة إضافية لإقامة مدرسة، حتى لو احتاج إنجازها عدة سنوات، خطوة مباركة أولى في الاتجاه الصحيح، ولكن هناك حاجة لمزيد من الخطوات المماثلة.

هناك تعبيران إضافيان، وكما يبدو إيجابيان، في توجّه البلدية في السنة الأخيرة، وقد يؤديا إلى تغيير إيجابي. يتجلى ذلك في إقامة إدارة المعارف العربية في مديرية التربية والتعليم في نيسان 2015، وفي إقامة دائرة لبناء الغرف التدريسية في شركة موريا، وهي شركة تابعة لبلدية القدس.

نطالب أيضا بتراجع البلدية عن موقفها بشأن التخطيط لحديقة وطنية في منحدر هار هتسوفيم، في المنطقة التي يمكن تخصيصها لبناء مدارس في حي الطور. على بلدية القدس العمل أيضًا من أجل استخدام الأراضي القليلة المخصّصة لبناء مبان عامة في القدس الشرقية، لهدف بناء مدارس وليس لصالح مشاريع استيطانية داخل الأحياء الفلسطينية. بلغنا مؤخرا أنه تم التراجع عن الخطة لإقامة كليات للجيش في حي الطور، وستُحسن البلدية صنعًا إذا بنت في هذه المنطقة قرية تعليمية لأولاد الطور والصوانة. عل البلدية أيضا أن تستثمر في فتح المزيد من الأطر التعليمية الرسمية، بدل تسجيل الأولاد في أطر تعليم معترف بها غير رسمية متدنّية المستوى.

تم إعداد هذه النشرة من قبل جمعية عير عميم (جمعية مسجّلة) ضمن مشروع مشترك مع نقابة معًا العمالية بهدف تعزيز الحقوق الاجتماعية والاقتصادية لأهالي القدس الشرقية. نشكر الاتحاد الأوروبي وسفارة النروج في إسرائيل وصندوق موريا على الدعم الكريم. مضمون النشرة هو مسؤولية جمعية عير عميم فحسب، ولا يعبر بأي حال عن مواقف الجهات الداعمة المذكورة أعلاه.

[37] راجعوا إعلان البلدية: https://www.jerusalem.muni.il/Messages/Msg_84/Pages/EducationalCampus.aspx

من باب التسهيل، تمّت صياغة التقرير بلغة المذكر. المعذرة منكنّ!

الملحق أ – غرف تدريسية طور البناء (صحيح حتى تموز 2015)

متابعة لبناء الغرف التدريسية في القدس الشرقية - تموز 2015									
المجموعة	رقم تعليمات التخطيط	اسم المشروع	رمز المؤسسة	رقم مخطط بناء المدن	عدد الغرف	الحي	نوع المبنى	تموز 2015
إسكان	594	روضة أطفال في شعفاط، قسيمة ك.ط متاخمة لقسيمة ي.ب.	978239	3456أ	2	شعفاط	روضة أطفال	في مراحل البناء الأخيرة، الإسكان متوقع في أيلول 2015
	596	مدرسة ابتدائية في الطور، قسيمة 3	353607	3085	12	الطور	مدرسة	افتتح في أيار 2015
	604	مدرسة ابتدائية مختلطة في بيت صفافا	359828/1380267	3855	24	بيت صفافا	مدرسة	في مراحل البناء الأخيرة، الإسكان متوقع في أيلول 2015
		إجمالي عدد الغرف			**38**			
مشاريع طور البناء	593	توسيع مدرسة ابتدائية في شعفاط (قسيمة ي.ب.)	353458	3456أ	18	شعفاط	مدرسة	في طور البناء، الإسكان متوقع بتاريخ أيلول 2016
	585	مدرسة ابتدائية للبنين في شعفاط - إضافة غرف	148155	3456أ/ط	12	شعفاط	مدرسة	طور البناء
	602	إعدادية العيسوية للبنات - إضافة غرف	193003	2316	12	العيسوية	مدرسة	في طور البناء. التاريخ المتوقع لانتهاء الأعمال بعد نصف سنة
	619	روضة أطفال بحي الصناعة - جبل مكبر	5000375	2683أ/ب	2	جبل مكبر	روضة أطفال	بدأ البناء ولكن يواجه حاليا مشاكل مصادرة
		إجمالي عدد الغرف			**44**			
مشاريع طور التخطيط	600	روضة أطفال بوادي الجوز	978866/1999305	3533	2	وادي الجوز	روضة أطفال	على وشك بدء البناء. وقع تأخير بسبب عثور سلطة الآثار على قبور في المنطقة. تم مؤخرا التوصل لتسوية واتفق على الإخلاء. يتم في حيز المدرسة بناء مقر لحركة الشبيبة العاملة والمتعلمة. التاريخ المتوقع لنشر المناقصة أيلول 2015
	601	مدرسة ابتدائية بوادي الجوز	3194/1023633	6320	18	وادي الجوز	مدرسة	كما ورد أعلاه - منطقة واحدة. مدرسة ابتدائية وروضة أطفال متجاورتين. التاريخ المتوقع لنشر المناقصة أيلول 2015
	607	مدرسة ثانوية مختلطة في بيت صفافا - توسيع مدرسة قائمة	148056	1760	18	بيت صفافا	مدرسة	على وشك نشر مناقصة وبدء البناء
	621	الثوري للبنات	118299	1864أ	6	أبو طور	مدرسة	تم نشر المناقصة
	635	روضة أطفال بشعفاط		7611	6	شعفاط	روضة أطفال	التالية 636 637 644 و647، إقامة مجمّع روضات لإتاحة البناء بطوابق وعدد غرف متزايد (كما هو مبين في عمود الغرف التدريسية). موجود الآن بإجراءات للمصادقة عليه أمام وزارتي التعليم والمالية.
	636	روضة أطفال بشعفاط		7619	12	شعفاط	روضة أطفال	انظروا أعلاه تعليمات التخطيط 635
	637	روضة أطفال بشعفاط		7620	6	شعفاط	روضة أطفال	انظروا أعلاه تعليمات التخطيط 635
	644	روضة أطفال بشعفاط		7618	12	شعفاط	روضة أطفال	انظروا أعلاه تعليمات التخطيط 635
	647	روضة أطفال بشعفاط		7621	6	شعفاط	روضة أطفال	انظروا أعلاه تعليمات التخطيط 635
	641	ثانوية للبنات في الطور	118299	4640	9	الطور	مدرسة	تم استلام مصادقة وزارة التعليم على المخططات. حاليا في إجراءات الحصول على رخصة بناء
	645	ثانوية للبنات في صور باهر	5002964	2302أ	8	صور باهر	مدرسة	تم استلام مصادقة وزارة التعليم على المخططات. حاليا في إجراءات الحصول على رخصة بناء
	648	ابتدائية للبنين في العيسوية		2316	8	العيسوية	مدرسة	تم استلام مصادقة وزارة التعليم على المخططات. حاليا في إجراءات الحصول على رخصة بناء
	667	شاملة للبنين في بيت حنينا	5011341	7159ب	24	بيت حنينا	مدرسة	في بداية التخطيط
	649	مدرسة ابتدائية في الصلعة، قسيمة أ		2683أ	18	السواحرة	مدرسة	تم استلام مصادقة وزارة التعليم على المخططات. حاليا في إجراءات الحصول على رخصة بناء
		شرفات - قسيمة 2 - مدرسة السلام للتعليم الخاص		4552	15	شرفات	مدرسة	محل مدرسة للتعليم الخاص في بيت صفافا. تم إنجاز المصادرة. بداية التخطيط
		إجمالي عدد الغرف			**168**			
مشاريع في مديرية التربية والتعليم بالقدس (قبل قسم مباني الجمهور) وفي مراحل المصادرة		مدرسة ابتدائية في الصلعة، قسيمة أ		2683أ	8	السواحرة	مدرسة	في انتظار مصادقة الوقف. تم استلام مسودة الخطة. قيد العلاج لدى مدير عام البلدية
		مدرسة في الطور منطقة ب		4904أ	24	الطور	مدرسة	لا يطرأ تقدم بسبب معارضة أهل الحي
		مدرسة ابتدائية مختلطة في وادي قدوم - سلوان، قسيمة 7		2668	24	سلوان	مدرسة	إجراءات المصادرة مستمر. سيتم تفصيلها للحصول على تعويضات من وزارة المالية. قيد إجراءات قانونية بسبب البناء غير المرخّص
		مدرسة ابتدائية للبنين بالشيخ جراح		8620	24	الشيخ جراح	مدرسة	صودرت الأرض ونُقلت لملكية البلدية. ليس هناك تقدم بسبب صراع حول مسألة موقف السيارات
		أبو طور - قسيمة 100 g - مدرسة ابتدائية		5222أ	18	أبو طور	مدرسة	إجراءات مصادرة حسب البندين 7، 5. يستوجب إخلاء المباني غير المرخصة من القسيمة. قيد الإجراءات القانونية.
		روضة أطفال في أبو طور - قسيمة 29A		5222أ	4	أبو طور	روضة أطفال	في القسيمة أشجار معدّة للاقتلاع وهناك حاجة لإنشاء طريق لتسهيل
		روضة أطفال ومدرسة في بيت حنينا - قسيمة 1		6671	30	بيت حنينا	مدرسة وروضة أطفال	في القسيمة مبانٍ غير مرخّصة.
		روضة أطفال ومدرسة في شعفاط		3974	21	شعفاط	مدرسة وروضة أطفال	في القسيمة أشجار مُعدّة للاقتلاع.
		رياض أطفال في العيسوية		2316	18	العيسوية	رياض أطفال	ثلاث قسائم مختلفة. في جميعها مبان غير مرخّصة.
		مدرسة للتعليم الخاص في الشيخ جراح		2591	10	الشيخ جراح	مدرسة	أقيم مبنيان على جزء من القسيمة
		روضة أطفال في الشيخ جراح		3386	6	الشيخ جراح	روضة أطفال	
		روضة أطفال في الشيخ جراح		2591	4	الشيخ جراح	روضة أطفال	
		روضة أطفال في الطور		ع/م9	12	الطور	روضة أطفال	هناك صعوبة في إجراء مسح. لا يُسمح للمساحين بالدخول.
		روضة أطفال في جبل مكبر - قسيمة 34		8815	12	جبل مكبر	روضة أطفال	
		رياض أطفال في السواحرة / أمليسون - قسيمتان ي.، ي.أ		2683أ	12	السواحرة	رياض أطفال	هناك ملعب كرة قدم على جزء من قسيمة ي.
		روضة أطفال في صور باهر / أم طوبا قسيمة ص-3		2302أ	4	صور باهر / أم طوبا	روضة أطفال	صعوبة في المسح
		روضة أطفال في صور باهر / أم طوبا قسيمة ص-4		2302أ	4	صور باهر / أم طوبا	روضة أطفال	صعوبة في المسح
		مدرسة في صور باهر / أم طوبا قسيمة ص-2		2302أ	12	صور باهر / أم طوبا	مدرسة	صعوبة في المسح
		روضة أطفال في صور باهر / أم طوبا قسيمة ص-20		2302أ	6	صور باهر / أم طوبا	روضة أطفال	
		روضة أطفال في صور باهر / أم طوبا - قسيمتان ص-13 و201		2302أ | 13768	6	صور باهر / أم طوبا	روضة أطفال	في القسيمة مبنى يستخدم كمدرسة خاصة. أقيمت برخصة، وغير معدّة للهدم.
		إجمالي عدد الغرف			**259**			

تلخيص	
مشاريع تم إنجازها ويتوقع انتهاء العمل فيها حتى أيلول 2015	38
مشاريع طور البناء	44
مشاريع طور التخطيط	168
مشاريع في مديرية التعليم بالقدس وفي مراحل المصادرة	259
المجمل	**509**

من باب التسهيل، تمّت صياغة التقرير بلغة المذكر. المعذرة منكنّ!